ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا "الحوار الوطني"
محددات ورؤى إصلاحية

2022
العدد (41)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا "الحوار الوطني".. محددات ورؤى إصلاحية

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - العدد (41) - يونيو 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: الحوار الوطني في مصر.. من أين ينطلق؟
د. عبد المنعم سعيد

10 فتح المجال العام.. معايير الدمج والاستبعاد
د. جمال عبد الجواد

14 إشكاليات الحوار حول مكافحة الإرهاب والتطرف
د. دلال محمود

18 متطلبات أساسية لتحسين ملف حقوق الإنسان
أ. عزت إبراهيم

22 أولويات مشتركة لتفعيل دور المجتمع المدني
د. أيمن عبد الوهاب

28 مقاربة مقترحة لفهم تحولات الكتلة الشبابية
أ. سمير مرقص

34 دور الدولة الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الخاص
أ. مجدي صبحي

38 عجز الموازنة وتنسيق السياسات المالية والنقدية
أ. عبد الفتاح الجبالي

46 البورصة المصرية.. الأزمة ومقترحات التطوير
د. مدحت نافع

54 مستقبل السياسة الزراعية في ظل الأزمات العالمية
د. أشرف كمال عباس

60 نحو إصلاحات ضرورية لقطاع الطاقة البديلة
د. أحمد سلطان

66 خبرات ومحددات فاعلية إدارة الحوار الوطني
د. حسن أبو طالب

74 مؤشرات أساسية حول قضايا اقتصادية واجتماعية
هبة زين

1 فتح المجال العام.. معايير الدمج والاستبعاد

د. جمال عبد الجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انفتاح أو انغلاق المجال العام هو مسألة مقدار وكمية ودرجة، وهو أيضًا مسألة نسبية، فالمجال العام في بلد ما قد يكون مفتوحًا أكثر أو أقل منه في بلد آخر، أو أنه قد يكون مفتوحًا في مرحلةٍ ما بقدرٍ أكبر أو أقل مما كان عليه في مرحلة سابقة. قد نلجأ من باب التبسيط والتسهيل لإطلاق أوصاف الانفتاح أو الانغلاق على المجال السياسي في بلدٍ ما. هذه مسألة مفهومة. لكن المهم ألا يمنعنا هذا من ملاحظة الفروق الدقيقة بين النظم السياسية المختلفة، وأن نطور قدرتنا على قياس التغيرات الحادثة في درجة انفتاح النظام السياسي مهما كانت صغيرة، فبعض التغيرات الصغيرة قد تصبح منعطفًا لتحول سياسي عميق.

تحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي في إفطار العائلة المصرية عن إصلاح سياسي وحوار وطني، يتسع لقوى سياسية عدة، ويشمل أولويات وقضايا العمل الوطني. بالنظر إلى طبيعة الترتيبات السياسية التي سادت خلال السنوات القليلة الماضية، فإن حوارًا بهذا الشمول والاتساع هو -في حد ذاته- إصلاح سياسي. وفي فتح حوار تُشارك فيه قوى سياسية عدة، ويغطي قضايا العمل الوطني الرئيسية؛ فتحٌ للمجال العام، وهو المضمون الأهم لدعوة الإصلاح السياسي التي أطلقها الرئيس.

أولًا- مؤشرات الانفتاح

- درجة انفتاح أو انغلاق المجال العام هي أمر يمكن ملاحظته وقياسه، وعلى أساس هذه القياسات سيتمكن المجتمع من تقييم مقدار التقدم المتحقق في تنفيذ الإصلاح السياسي. وتقدم المعايير التالية حزمة قياسات انفتاح المجال العام، التي تتجه نحو تغييرات جوهرية في الفترة القادمة.

- **عدد القوى الموجودة في المجال العام:** يشمل ذلك الأحزاب السياسية والاتجاهات الفكرية والسياسية التي يتاح لها التعبير عن نفسها عبر مؤسسات المجال العام وعلى منصاته؛ والتي تشمل وسائل الإعلام العامة، وليس فقط وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك مؤسسات التمثيل السياسي المختلفة.

- **تقليل تكلفة الوجود في المجال العام:** في النظم السياسية المغلقة يحتاج الوجود في المجال العام إلى توافر درجة عالية من الكفاحية والتصميم، وتحمل تكلفة قد تكون باهظة. تقليل التكلفة التي يتحملها الأفراد والجماعات للظهور في المجال العام هو معيار مهم لدرجة انفتاح المجال العام، فكلما كانت عواقب الوجود في المجال العام أقل، وكلما كانت التكلفة المادية والمعنوية للوجود في المجال العام أقل؛ اتسم المجال العام بقدر أكبر من الانفتاح.

- **توسيع نطاق القضايا المطروحة للتداول والنقاش في المجال العام:** لكل نظام سياسي قضاياه شديدة الحساسية، التي تمسّ أمنه وبقاءه، والتي لا يتيح نقاشًا عامًا حقيقيًا حولها. وكلما ضاق نطاق القضايا الموصوفة بـ"الحساسة" غير المسموح لأصحاب الرأي والخبرة والمصلحة بتداولها في المجال العام؛ كان هذا مؤشرًا على انفتاح المجال العام.

- **إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لإدارة حوار مبني على معرفة بين أطراف المجال العام:** توفير البيانات والمعلومات هو الشرط الضروري لإدارة حوار عام ذي قيمة، يزيد على مجرد إطلاق الآراء والأحكام بلا أساس تستند إليه من المعلومات. فلو انسحبت الدولة من كل مجالات الإنتاج، ولو كفّت عن إنتاج كل شيء؛ فإن إنتاج البيانات والمعلومات هو المجال الوحيد الذي ليس للدولة أن تنسحب منه، لأن الدولة هي أكبر منتج للبيانات في المجتمع، ولا يمكن لأي جهة أخرى أن تحل محلها في هذا.

- **مأسسة المجال العام:** أيْ تدعيم وزيادة عدد المؤسسات التي يمكن من خلالها المشاركة المنظمة في المجال العام. فالأهم في المجال العام ليس هو المنصات الإعلامية المختلفة، وإنما المؤسسات التي يتم من خلالها تمثيل التيارات والأحزاب والمصالح بطريقة منظمة، مثل: مجلس النواب والشيوخ والمجالس المحلية والنقابات، التي يمكن لأصحاب المصلحة والرأي التدبرُ والتفاوض وحلّ الخلافات وصنع السياسات من خلالها. فكلما تم زيادة عدد هذه المؤسسات، وتم احترام استقلالها الذاتي؛ زادت درجة مأسسة المجال العام.

- **فاعلية المجال العام:** المجال العام ليس ساحة للتبادل الحر للآراء، ولكنه أداة رئيسية لصنع السياسات العامة. في المجال العام الفعّال تقترب المسافة بين مؤسسات تداول وتدبر الأفكار والمعلومات والبدائل من ناحية، ومؤسسات التشريع والتنفيذ من ناحية أخرى. بحيث يتجاوز المجال العام ساحات ومنابر التعبير والفضفضة، ويمتد ليشمل مؤسسات صنع وتنفيذ السياسات.

ثانيًا- هيكلية المجال العام

- الإصلاح السياسي هو وعد بنظام سياسي أكثر احتوائية، وأكثر تمثيلية، وأكثر تشاركية. النظام السياسي الموعود هو نظام تعددي، يتمتع أطرافه بحقوق كاملة متساوية في التعبير

والوصول للمواطنين والمشاركة في المؤسسات التمثيلية؛ وفي المراحل القادمة من الحوار سيكون على أطرافه الإجابة عن أسئلة جوهرية في سبيل بناء هذا النظام السياسي.

- هناك السؤال التأسيسي المتعلق بحدود المجتمع السياسي، والقوى المكونة له، والتي سوف يكون لها حق التمتع الكامل المتساوي بحقوق التعبير والمشاركة والتمثيل. على أطراف الحوار رسم دائرة تعين حدود المجتمع السياسي، يتمتع كل من يقف داخلها بحقوق سياسية متساوية وكاملة، فيما يتم حرمان القوى الواقفة خارج هذه الحدود من الحقوق السياسية المكفولة لمكونات المجتمع السياسي.

- هناك معياران للوجود ضمن المجتمع السياسي؛ الأول يتعلق بالأيديولوجيا، حيث تمثل قيم الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة الإطارَ الجامع للمجتمع السياسي. والمعيار الثاني يتعلق بالفلسفة السياسية، وما إذا كان التغيير عن طريق الإصلاح أم الثورة هو الفلسفة المميزة لهذا الطرف السياسي أو ذاك.

- معايير الدمج في المجتمع السياسي هي أيضًا معايير للاستبعاد منه. ما هي القوى المستبعدة من مجتمعنا؟ هناك الإخوان وكل قوى التطرف والعنف المنبثقة عن الإخوان فكريًا وتنظيميًا. هذه قوى تخريب وإرهاب، كادت تضيع الوطن، ولولا ثورة الثلاثين من يونيو 2013 ما كنا استطعنا إنقاذ الوطن من براثنها. هناك أيضًا قوى ثورية تقف في أقصى اليسار، رافعة شعارات الثورة وإسقاط النظام، ولا أعتقد أنه من الحكمة أن يمنح النظام الحقّ في المشاركة في مؤسساته لقوى تسعى لتقويض هذه المؤسسات وهدم النظام كله. النظام السياسي الموعود يتيح الفرصة كاملة لمعارضة سياسية إصلاحية، تؤمن بالدولة الوطنية المدنية الديمقراطية الحديثة، وينكرها على القوى التي ترفع رايات الثورة، وتنكر قيم المجتمع السياسي الأساسية.

- هناك أيضًا طريقة إدارة نظامنا السياسي التعددي، وبشكل خاص الطريقة التي تمكن الأطراف المكونة للمجتمع السياسي من التعبير والمشاركة بحرية، دون أن تستفيد من ذلك قوى التطرف والإرهاب والقوى الثورية الساعية لتقويض النظام. على أطراف الحوار الإجابة عن سؤال يتعلق بالطريقة التي يمكن بها حرمان القوى المخربة والمتطرفة من المشاركة، دون الإضرار بفرص التعبير والتمثيل والمشاركة للقوى المكونة لمجتمعنا السياسي من الموالاة والمعارضة الإصلاحية. ما هي طرائق التعبير السياسي المقبول؟ أين ينتهي التعبير السياسي البنّاء وأين يبدأ التحريض السياسي المدمر؟ على المشاركين في الحوار الوطني الاتفاق على القواعد والأساليب المقبولة للخطاب السياسي، بحيث يتحقق الاستقرار وحرية التعبير السياسي في الوقت نفسه.

ثالثًا- الحوار في مجال مفتوح

- على أطراف الحوار السياسي تطوير صيغ تتيح حوارًا وتشاورًا متواصلاً بين مكونات المجتمع السياسي في قضايا السياسات العامة المختلفة. البرلمان هو المكان الطبيعي لمناقشة كافة قضايا السياسات العامة في مجتمع به مجال سياسي مفتوح. غير أنه لا يوجد برلمان في العالم يستوعب كافة مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية، إذ

عادة ما تبقى هناك مصالح وآراء غير ممثلة في المؤسسات التشريعية، ولهذا فإنه من الضروري توسيع نطاق التشاور والحوار في قضايا الاقتصاد والعمران والصحة والتعليم والضرائب والصناعة والبحث العلمي وكافة قضايا السياسات العامة، ليشارك فيها ممثلون لجمعيات المستثمرين والنقابات والمجتمعات المحلية ذات الصلة.

- الحوار في مجال سياسي مفتوح هو طريقة لإدارة الشأن العام، بحيث يكون الحوار المتواصل بين الحكومة وأصحاب المصالح الحقيقيين هو طريقتنا لتعزيز طاقة نظامنا السياسي على دمج واحتواء المصالح المختلفة، وتوظيف الحوار بطريقة تتجاوز الحدود الضيقة للانتخابات والتنافس الانتخابي، والتي نادرًا ما تنجح في التعبير عن المصالح الحقيقية في المجتمع بطريقة مناسبة.

- ربما نجد في صيغة الحوار هذه حلاً لمعضلة السياسة المصرية التي أخفقت في تطوير حياة حزبية سليمة وفعالة، رغم أن فيها من مظاهر التعددية السياسية والفكرية ما يجعل المشاركة والتعددية أحد الأسس المهمة للشرعية والاستقرار المستدام. لقد جربنا خلال المائة سنة الأخيرة صيغًا سياسية متعددة، تعلمنا منها أن صيغة المغالبة الحزبية تنتهي بالتهلكة، وأن مصادرة المشاركة والتعددية هو طريق ينتهي بتآكل الشرعية وعدم الاستقرار. فهل نجد في الحوار المنظم المتواصل والمؤسسي ما يجسّر الفجوة بين الممكن والمطلوب في مجتمع سياسي مفتوح؟.

"تكليف إدارة المؤتمر الوطني للشباب بالتنسيق مع كافة التيارات السياسية الحزبية والشبابية لإدارة حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة، ورفع نتائج هذا الحوار إليّ شخصيًا، مع وعد بقيامي بحضور هذه الحوارات في مراحلها النهائية.

تصريح الرئيس عبد الفتاح السيسي حول الدعوة للحوار الوطني خلال إفطار الأسرة المصرية، 26 إبريل 2022.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies